قال : وقد وافق على أنه لو سمى بكتف امرأة ثم سكن تخفيفا لم يجز صرفه كما جاز (٣١) صرف هند ، والتعبير فى ملحق هذا النـــــــوع بالمنقوص من الاسم الذى لا ينصرف أولى من تعبير الشـــــيخ خالد الأزهرى فى شرح التوضيح بما كان كجوار وغواش من الجموع المعتـــده الآتية على وزن فواعل لشمول الاول لنحو أعيم (٣٢) ويعيـــــل مصغرى أعمى (١٤/ب) ويعيلى فإنهما ممنوعان الصرف لكونهما يشبهان الفعـل فى زنته نحو أبيطر ويبيطر ، وتنوينهما عوض من الياء المحذوفة وليسا من الجموع المعتلة الآتية على وزن فواعل فهما خارجان عن كلامه المذكور ، وإن صرح بعد ذلك فيه بأن تنوينهما ينتظم فى سلك تنوين العوض عن الياء . ولعله أخذ ذلك (٣٣) من قولهم : إذا خلا جمع مفاعل المنقوص من (ال) والاضافة أجرى فى الرفع والجر مجرى قاض وسار فى حذف يائه وثبوت تنوينه حيث قيدوا بالجمع .

واعلم أن فى كلامهم هذا ما يوهم أن تنوين نحو قاض من هذا النوع

هذا وقد سبق قريبا ما يفيد أن الاخفش يرى أن دخول التنوين فى هذا الجمع كان سببا فى حذف الياء ، ولم يكن حذف الياء سببا فى رد التنوين الى هذا الجمع بعد ان نقص عن صيغة الجمع المانع للصرف فصار تنوين تمكين 'ردّ الى الاسم بعد زوال المانع . وقلنا : هذا رأيه فى « معانى القرآن » فلعله خالفه فى كتاب آخر نقل منه العلماء رأيه هذا .

اقول : إن لى رأيا فى حسم هذا الخلاف بين الأخفش ومعارضـه فالاخفش يرى أن الياء الساكنة فى نحو غواشى وجوارى لاعتداد بهـــا فيكون وزن « مفاعل » المانع من الصرف نقص فيعود التنوين ، لأن تنوين التمكين مقدر فيه ، فاذا خف الاسم بالنقص ظهر التنوين المقدر .

(٣١) فى (ب) جوزا والصواب ماهنا .

(٣٢) أصله · أعيمى ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل على وزن « أفيعل » على وزن « أدحرج » ومثله قاض علما لامرأة . « حاشـية الشيخ حسن العطار على شرح الأزهرية ص ٣٥ » .

(٣٣) ساقط من نسخة (ب) .